المصارف العشرون الأولى في لبنان لعام 2004

مزيد من التنافس

شهد القطاع المصرفي اللبناني في العام 2004 تغييرات هامة انعكست بشكل إيجابي على القطاع المصرفي اللبناني، حيث تمكّنت معظم المصارف من تسجيل نجاحات هامة والحفاظ على أصولها وتسديد ديونها، واستقطاب المزيد من الودائع المحلية والأجنبية مما سجّل نسب نمو جديدة للقطاع. وقد ساهم في هذا الجو العام الاستقرار المالي والنقدي والسياسي، والإرتفاع الكبير في التصدير والإستيراد والسياحة والصناعة والتجارة وزيادة الرسملة والتوسُّع الجغرافي وعملية الدمج.

واستناداً إلى آخر المؤشرات المالية لعام 2004 تظهر لائحة أكبر عشرين مصرفاً لبنانياً، وهي غير مدقّقة لبعض المصارف وبالتالي فإنها معرضة للتعديل مع عدم المس في الترتيب إجمالاً إلا في حالات استثنائية. كما تظهر هذه الدراسة نشاطات المصارف العشرة الأولى، ومنها مصارف ظهرت في لائحة أكبر ألف بنك عالمي، وأكبر مائة بنك عربي لعام 2003.

أكبر عشرين مصرفاً لبنانياً – الترتيب حسب: الموجودات، القروض والتسليفات،

إسم المصرف	مجموع الموجودات				حسب القروض والتسليفات				
			الترتيب				الترتيب		
	2004	2003	2004	2003	%	2004	2003	2004	2003	%
بنك لبنان والمهجر	10850	8786	1	1	23	1411	1164	2	4	21
بنك عودة	10477	7092	2	2	48	2168	1376	1	2	57
بنك بيبلوس	6959	6016	3	3	16	1338	1181	3	3	13
بنك البحر المتوسط	5423	5060	4	4	7	1252	1535	4	1	(18)
فرنسبنك	4645	4088	5	5	14	659	585	8	8	13
بنك بيروت	4100	3648	6	6	12	712	623	7	7	14
البنك اللبناني الفرنسي	٭3606	3601	7	7		٭1135	1118	5	5	2
الإعتماد اللبناني	3020	2692	8	8	12	540	503	9	9	7
بنك سوسيتيه جنرال في لبنان	2753	2532	9	9	9	873	800	6	6	9
البنك اللبناني الكندي	2344	1728	10	11	36	287	241	15	15	19
بنك بيروت والبلاد العربية	2300	2123	11	10	8	378	332	11	11	13
البنك اللبناني للتجارة	1821	1509	12	12	21	Na	238	16	16	Na
بنك أنتركونتيننتال لبنان	1521	993	13	14	53	225	155	19	19	45
البنك العربي	1400	1399	14	13	1	242	269	12	12	(10)
فرست ناشونال بنك	1245	866	15	16	44	209	160	18	18	31
بنك ناسيونال دي باري انتركونتيننتال	895	948	16	15	(5)	383	434	10	10	(11)
بنك لبنان والخليج	825	729	17	17	13	237	213	17	17	11
HSBC	687	610	18	18	13	308	251	14	14	23
البنك الأوروبي للشرق الأوسط BEMO	632	533	19	19	19	170	140	20	20	21
بنك الموارد	603	515	20	21	17	283	258	13	13	10

٭ أرقام لتسعة أشهر.
٭ Na = غير متوفر.

الكندي" من المرتبة الحادية عشرة إلى العاشرة بالنسبة للموجودات بجهد واضح ونشاطات متميزة مع إدارة حكيمة وتوسع لافت في الأراضي اللبنانية. كما أن إدارته متخصصة ومتميزة وهو يغطي خدمات حديثة وإلكترونية جديدة ومتطورة، منها: التسليف، وبطاقات الإئتمان، والتسليف بالتجزئة وغيرها.

بنك بيروت والبلاد العربية

السيد غسان عساف، رئيس ومدير عام بنك بيروت والبلاد العربية

سجلت موجودات "بنك بيروت والبلاد العربية" 2,3 مليار دولار بزيادة قدرها 8% عن عام 2003، كما زادت القروض بنسبة 13% من 332 مليون دولار إلى 378 مليون دولار. في حين سجلت ودائع البنك زيادة نسبتها 10%، بحيث بلغت 2078 مليون دولار مقابل 1855 مليون دولار لعام 2003. ووصلت الأموال الخاصة إلى مبلغ 98 مليون دولار. وسجلت أرباح "بنك بيروت والبلاد العربية" زيادة نسبتها 50% حيث بلغت 12 مليون دولار مقابل 8 مليون دولار لعام 2003، وذلك بحكم الإدارة الرشيدة والساهرة على المصرف مع تعدد النشاطات، واعتماد الرقابة الفعالة واستقطاب الودائع ضمن خدمات مميزة وحديثة.

البنك اللبناني للتجارة

حقّق "البنك اللبناني للتجارة" إنجازات هامة خلال العام 2004 نوجز أبرزها:

– شهدت نهاية العام 2004 أرباحاً صافية مجمّعة بحوالي 15,8 مليون دولار مقابل 5,5 مليون دولار للعام 2003، أي بتحسّن يقارب 200%. هذه النتائج هي أعلى مستوى توصّل

الدكتور شادي كرم، رئيس ومدير عام البنك اللبناني للتجارة

إليه المصرف منذ إنشائه قبل أكثر من نصف قرن.

– زاد مجموع الموجودات من 1,5 مليار دولار في كانون الأول 2003 إلى 1,8 مليار دولار في كانون الأول 2004 أي بنسبة 21%.

– زاد مجموع الودائع من 1,23 مليار دولار في كانون الأول 2003 إلى 1,53 مليار دولار في كانون الأول 2004 أي بنسبة 24%.

– نظراً لزيادة عمليات التسليف في المصرف، زادت محفظة الديون المنتجة من 169 مليون دولار في العام 2003 إلى 197 مليون دولار في 2004 أي بنسبة 17%.

– فاق معدل التحصيلات النقدية للديون الرديئة للعام 2004 الـ 1,4 مليون دولار شهرياً وبلغ مجموعها 16,5 مليون دولار للعام 2004. كما بلغت عمليات المقايضة العقارية للديون الرديئة 25 مليون دولار للعام 2004.

إضافةً إلى ما سبق، تمكّن المصرف من المحافظة على مدخول مستمر وثابت، وبالرغم من أمواله الخاصة المنخفضة نسبياً، ذلك من جراء زيادة مدخوله من صافي الفوائد المحصّلة ومن العمولات والرسوم، هذا إضافةً إلى العائدات الناتجة عن تحصيل الديون الرديئة، أتت جميع هذه النشاطات إلى زيادة العائد على الأموال الخاصة بنسبة تفوق الـ 50% (52,6%) للعام 2004، وبالتالي إلى زيادة ظاهرة في حقوق المساهم الرئيسي للمصرف، مصرف لبنان. نتيجة لما تقدّم، استطاع "البنك اللبناني للتجارة" تحقيق أعلى مربحية منذ إنشائه في العام 1948.

فرست ناشونال بنك

واصل "فرست ناشونال بنك" نموّه الملحوظ خلال العام 2004، حيث ارتفعت موجوداته الإجمالية بنسبة 43,4% عن عام

الأستاذ رامي النمر، رئيس مجلس الإدارة، فرست ناشونال بنك

2003 لتبلغ أكثر من 1876,3 مليار ليرة في نهاية العام 2004، حسب بيانات البنك غير المدققة لهذا العام.

وقد جاء هذا النمو الكبير في موجودات المصرف بفعل التوسع المشاهد في نشاطه العام، في مجالات العمل الرئيسية ولا سيما في مجال الخدمات المصرفية بالتجزئة وتمويل الشركات والمشاريع والأفراد وصناديق الإستثمار وغيرها.

وفي جانب الموجودات، زادت محفظة قروض وتسليفات البنك بمعدل قارب 30,8% لتصل إلى أكثر من 315,2 مليار ليرة في نهاية 2004. أما في جانب المطلوبات، فقد توسعت قاعدة الودائع لتبلغ نحو 1283,2 مليار ليرة في نهاية عام 2004 وبنمو سنوي نسبته 15,3% عن عام 2003. كما ازدادت حقوق المساهمين بقيمة تزيد على 3,5 مليارات ليرة لتصل إلى نحو 58,7 مليار ليرة في نهاية 2004.

إلى ذلك، سجل صافي الربح زيادة قاربت 44,2% عن عام 2003 ليصل إلى نحو 4,5 مليارات ليرة في نهاية العام 2004. وبذلك، يكون معدل العائد على حقوق المساهمين قد ارتفع من 5,65% عام 2003 إلى 7,66% عام 2004.

هذا ولدى البنك خطط لزيادة حضوره الإقليمي في بعض الأسواق العربية الواعدة، وأيضاً تطوير قاعدة خدماته ومنتجاته، وزيادة إستثماراته في المجال التكنولوجي، وتطوير موارده البشرية وتوسيع نطاق شراكات عمله، وذلك في الإتجاهات التي تزيد من نموه وتوسعه وتطوره وتعزيز مكانته ضمن القطاع المصرفي اللبناني.□

الدكتور جوزف طربيه، رئيس ومدير عام مجموعة الإعتماد اللبناني

2,3 مليار دولار إلى 2,5 مليار دولار. وسجل المصرف زيادة في الأموال الخاصة بنسبة 38% من 157 مليون دولار إلى 217 مليون دولار. ووصلت الأرباح إلى 18 مليون دولار بفعل الإدارة الحكيمة والتخطيط طويل الأمد.

ويذكر أنه كان قد صدر عن حاكمية مصرف لبنان ترخيص لمصرف إسلامي جديد باسم "البنك الإسلامي اللبناني". وأدرج المصرف الذي تملكه مجموعة "بنك الاعتماد اللبناني" في لائحة المصارف العاملة في لبنان.

يذكر أن مصرف لبنان كان قد فتح باب الترخيص للمصارف الإسلامية، بعد أن أنجز القانون الخاص بتنظيم عمل هذه المصارف في لبنان، والتعاميم التطبيقية الخاصة بتطبيق أحكام التعميم المذكور.

وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية التي حصلت على تراخيص من المصرف المركزي 4 مصارف.

بنك الاعتماد اللبناني

قفزات هامة ونسب مرتفعة:

الموجودات: 3 مليارات دولار أميركي، بزيادة 12%

الودائع: 2,5 مليار دولار أميركي، بزيادة 11%

أموال خاصة إجمالية: بقيمة 217 مليون دولار، بزيادة 38% عن عام 2003

قروض وتسليفات: 873 مليون دولار بزيادة 9%

الأرباح: بقيمة 18 مليون دولار أميركي.

بنك سوسيتيه جنرال في لبنان

معالي الأستاذ موريس صحناوي، رئيس ومدير عام بنك سوسيتيه جنرال – لبنان

تابع بنك "سوسيتيه جنرال" نشاطه في عام 2004 نحو المزيد من النجاح. وسجلت الموجودات ارتفاعاً نسبته 9% لتصل إلى 2,7 مليار دولار، في حين زادت القروض والتسليفات إلى 873 مليون دولار بزيادة 9% عن عام 2003. وكذلك الأمر بالنسبة للودائع التي سجلت زيادة بنسبة 11% لتصل إلى 2,2 مليار دولار. كما زادت الأموال الخاصة من 115 مليون دولار إلى 120 مليون بزيادة قدرها 4%. وقد جاء هذا النمو نتيجة لمجالات العمل الرئيسية، لا سيما في مجال الخدمات المصرفية بالتجزئة وتمويل الشركات والمشاريع، واستحداث الخدمات الحديثة. هذا وللبنك خطط جديدة لزيادة حضوره اللبناني والعربي، مع تطوير قاعدة خدماته ومنتجاته وزيادة استثماراته التكنولوجية وتطوير مواردة البشرية. كما حافظ البنك على نسبة عالية من السيولة تمكنه من متابعة نشاطاته المتعددة كما حافظ على ترتيبه ضمن لائحة أكبر عشرة مصارف لبنانية.

بنك سوسيتيه جنرال - لبنان

زيادة في النشاطات:

الموجودات: 2,7 مليار دولار بزيادة 9%

القروض والتسليفات: 873 مليون دولار، بزيادة 9%

الودائع: 2 مليار دولار بزيادة 11%

الأموال الخاصة: 217 مليون دولار بزيادة 38%.

البنك اللبناني الكندي

السيد جورج زرد أبو جودة، رئيس ومدير عام البنك اللبناني الكندي

سجلت أرباح "البنك اللبناني الكندي" في العام 2004 زيادة نسبتها 65%، بحيث بلغت 22,2 مليون دولار أميركي مقابل 13,4 مليون دولار لعام 2003. كما بلغ إجمالي الموجودات 2,3 مليار دولار أميركي مقابل 1,7 مليار دولار لعام 2003، أي بزيادة قدرها 36%. وزادت القروض والتسليفات ايضاً أي 287 مليون دولار بزيادة قدرها 19% عن عام 2003. أما الودائع فزادت نسبتها إلى 32% بحيث بلغت 1,9 مليار دولار بالمقارنة مع 1,5 مليار دولار لعام 2003. وزادت الأموال الخاصة من 80 إلى 93 مليون دولار.

وفي هذا الإطار، انتقل "البنك اللبناني

البنك اللبناني الكندي

موجودات إجمالية: بقيمة 2,3 مليار دولار أميركي

ودائع إجمالية: 1,9 مليار دولار أميركي

أرباح صافية: بقيمة 22 مليون دولار أميركي

أموال خاصة: بقيمة 93 مليون دولار أميركي.

بنك بيروت ش.م.ل.

موجودات إجمالية: بقيمة 4,1 مليارات دولار أميركي، أي بنسبة زيادة تناهز 13%
ودائع إجمالية: وصلت إلى 2,85 مليار دولار أميركي
أرباح صافية: بقيمة 32 مليون دولار أميركي، بارتفاع نسبته 29,5%
أموال خاصة: بقيمة 288 مليون دولار أميركي.

الخارجية.

– زيادة حجم الموجودات من ما يوازي حوالي 3,6 مليار د.أ. إلى حوالي 4,1 مليار د.أ. أي بنسبة نمو تناهز الـ 13,1%.

– ارتفاع أموال المصرف الخاصة الإجمالية إلى حوالي 288 مليون د.أ. أي بنسبة نمو تقارب الـ 18% وذلك خصوصاً نتيجة نجاح المصرف بإتمام الإصدار الثاني للأسهم التفضيلية بقيمة 34,5 مليون د.أ. (بعد الإصدار الأول خلال عام 2003 بقيمة 55 مليون د.أ.)، مما ساهم برفع نسبة ملاءة المصرف إلى حدود الـ 30% مقارنة مع نسبة الـ 12% المفروضة بموجب تعليمات مصرف لبنان. إن تعزيز الأموال الخاصة يتمّ بناءً للرؤية الاستراتيجية للمساهمين والإدارة العليا لمصرف واعد يعمل في لبنان وما وراء الحدود وهو يشير كذلك إلى مدى استعداد المصرف لمواجهة متطلبات (بازل – 2) التي أصبح موعد تطبيقها قريباً جداً.

– ارتفاع حجم ودائع الزبائن بنسبة 12,6% لتصبح بحدود 2,85 مليار د.أ. وذلك رغم المنافسة الشديدة التي شهدتها السوق المصرفية اللبنانية خلال العام المنصرم في ظل اتباع سياسة متحفظة لأسعار الفوائد. كما ارتفعت الودائع الائتمانية والأموال المدارة بنسبة 95% لتصبح بحدود 270 مليون د.أ. وذلك نتيجة الثقة المتنامية بصناديق الاستثمار المدارة بفعالية تامة وشفافية مطلقة من قبل بنك "بيروت ش.م.ل.".

– نمو تسليفات المصرف الممنوحة للزبائن بنسبة حوالي 14,8% وهي نسبة جيدة جداً تشير إلى متابعة المصرف لمساهمته الفعالة في نمو الاقتصاد الوطني عن طريق منح القروض المجدية للعملاء المميزين الكبار Corporate والقروض الإنتاجية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم SMEs، بالإضافة إلى قروض التجزئة Retail التي تمّ تطويرها لتلبية معظم حاجات الزبائن.

– تعزيز السيولة الجاهزة لا سيما لدى المراسلين وبشكل أوسع وذلك ضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة المتبعة والقاضية بتحسين نوعية الأصول وتوزيع المخاطر.

– ارتفاع حجم عمليات الاعتمادات المستندية خلال عام 2004 إلى ما يناهز المليار دولار أميركي مما يضع بنك "بيروت ش.م.ل." في مقدمة المصارف العاملة في لبنان في هذا المضمار وذلك بفضل المهارات المكتسبة عبر السنين وانتشار شبكة المراسلين المعتمدين لديه في جميع أنحاء العالم.

كما تجدر الإشارة، إلى أن بنك "بيروت ش.م.ل."، وضمن خطته التوسعية المدروسة لخدمة زبائنه أينما وجدوا لا سيما وراء الحدود، قد قام خلال العام المنصرم بفتح مكتب تمثيل في نيجيريا ليضاف إلى المكتب القائم في الإمارات العربية المتحدة والفرع العامل في قبرص والمصرف التابع في العاصمة البريطانية لندن، بالإضافة إلى الفروع الـ 40 المنتشرة في أغلبية المناطق اللبنانية.

البنك اللبناني الفرنسي

الأستاذ فريد روفايل، رئيس ومدير عام البنك اللبناني الفرنسي

واصل البنك اللبناني الفرنسي نموّه الملحوظ خلال العام 2004، حيث وصلت موجوداته إلى 3,604 مليار دولار أميركي للتسعة أشهر من عام 2004، في حين ارتفعت القروض والتسليفات من 11,18 مليار دولار أميركي إلى 11,35 مليار للفترة نفسها (تسعة أشهر) مع زيادة في الأموال الخاصة الإجمالية من 231 إلى 245 مليون دولار.

وقد جاء هذا النمو الكبير في نشاطات المصرف في مجال الخدمات المصرفية بالتجزئة والمشاريع والأفراد. وكان البنك اللبناني الفرنسي قد أطلق خدمة جديدة مميزة تضاف إلى لائحة خدماته الكثيرة التي تؤكد حرص البنك الدائم على تسهيل وتيسير معاملات العملاء.

وتتيح الخدمة الجديدة من اللبناني الفرنسي، الإطلاع على الحساب المصرفي بأسرع طريقة وفي أي وقت وأينما كان العميل في العالم، وذلك من خلال إتصال هاتفي بسيط يؤمن للعميل الدخول بكل سرية إلى حسابه المصرفي لمعرفة رصيده والعمليات الخمس الأخيرة المنفذة.

وكذلك بواسطة Point Phone يمكن للعميل الدخول إلى بطاقته المصرفية لمعرفة الحد الأقصى والعمليات الخمس الأخيرة المنفذة. وخدمة Point Phone تؤمن الحصول مباشرة على معلومات حول خدمات البنك اللبناني الفرنسي ومنتجاته ومنها: الحسابات، البطاقات المصرفية، منتجات الإدخار، برامج التأمين المصرفي، القروض وغيرها. وتضم لائحة Point Phone الخدمات التالية: مراجعة الحسابات، مراجعة البطاقات، تغيير الرقم السري، معلومات عن الخدمات واستعمال هذه البطاقة.

البنك اللبناني الفرنسي

11 مليون دولار أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2004
موجودات : بقيمة 3,6 مليارات دولار أميركي
قروض وتسليفات: بقيمة 1,135 مليار دولار أميركي
أموال خاصة: 245 مليون دولار أميركي.

بنك الاعتماد اللبناني

حقق "الاعتماد اللبناني" قفزات هامة خلال السنوات الماضية بفعل إدارته المدورسة واعتماده التطوير المستمر في المنتجات والخدمات وتطوير بطاقات الائتمان وأجهزة الرقابة من خلال أنظمة حديثة، إضافة إلى اتفاقية مع الصندوق السعودي للتنمية من أجل تنمية التجارة البينية بين لبنان والمملكة.

وقد حقق "الاعتماد اللبناني" نتائج باهرة على جميع الأصعدة أهمها: زيادة الموجودات من 2,692 مليار دولار أميركي إلى 3,020 مليار أي بزيادة قدرها 540 مليون دولار أي بنسبة قدرها 7%. كما زادت الودائع بنسبة 11% من

وبلغ مجموع الأموال الخاصة 565 مليون دولار أميركي في نهاية العام 2004 مشكلاً 8,1% من إجمالي الموجودات، وهي من أعلى النسب في القطاع المصرفي اللبناني.

وقد حافظ المصرف على نسبة عالية من السيولة بحيث شكّلت الموجودات السائلة 76,2% من إجمالي الموجودات، كما شكّلت السيولة الجاهزة بالعملات الأجنبية 56,7% من الودائع بهذه العملات.

بنك البحر المتوسط

معالي الأستاذ فؤاد السنيورة، رئيس ومدير عام بنك البحر المتوسط

سجلت أرباح بنك "البحر المتوسط ش.م.ل." في العام 2004 ، 9 مليون دولار أميركي، في حين بلغ مجموع القروض والتسليفات 1252 مليون دولار.

وفي نهاية عام 2004 بلغ إجمالي الموجودات 5423 مليون دولار مسجلاً زيادة نسبتها 7% بالمقارنة مع نهاية العام 2003، حيث وصلت إلى مبلغ 5060 مليون دولار أميركي.

أما ودائع الزبائن، فقد بلغت 4484 مليون دولار أميركي أي بزيادة نسبتها 7% مقارنة مع نهاية العام 2003 وهي 4179 مليون دولار. وقد وصل معدل كفاية رأس المال إلى 26,4% لعام 2004، مقابل 25,6% لعام 2003 أي بزيادة قدرها 3%. وكانت نسبة السيولة الإجمالية لعام 2004، 35,2% لعام 2004 مقابل 41,1% لعام 2003، علماً أن سندات الخزينة بالعملات الأجنبية لا تدخل في احتساب نسب السيولة وهي 1,066,89 مليون دولار لعام 2004 مقابل 802,9 مليون دولار لعام 2003.

بنك البحر المتوسط

موجودات إجمالية: بقيمة 5,4 مليارات دولار أميركي

ودائع إجمالية: بقيمة 4,5 مليارات دولار أميركي

وأرباح صافية: بقيمة 9 مليون دولار أميركي

أموال خاصة: بقيمة 526 ملايين دولار أميركي

معدل كفاية رأس المال: 26,4%

فرنسبنك

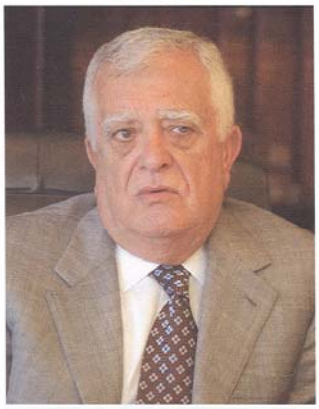

معالي الأستاذ عدنان القصار، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، فرنسبنك

حقّق "فرنسَبنك" قفزات هامة خلال السنوات الماضية بإدارة حكيمة منافساً بذلك المصارف الأولى محتلاً المرتبة الخامسة. وكان "فرنسَبنك" قد اشترى عدداً من المصارف. منها: بنك البقاع، وبنك طعمة ويونيفرسال بنك، والبنك المتحد للسعودية ولبنان.

وقد بلغت موجودات البنك 4,6 مليار دولار أميركي مسجلاً زيادة نسبتها 13,63% بالمقارنة مع نهاية العام 2003.

وبلغ إجمالي ودائع الزبائن 3,8 مليار دولار أميركي، أي بزيادة نسبتها 14,5% مقارنة مع عام 2003.

وسجلت أرباح "فرنسَبنك" في العام 2004 42,2 مليون دولار أميركي، في حين بلغت الأموال الخاصة 324 مليون دولار أميركي، بزيادة نسبتها 11,8% عن عام 2003.

فرنسَبنك

موجودات إجمالية: بقيمة 4,6 مليارات دولار أميركي

ودائع إجمالية وصلت إلى: 3,8 مليارات دولار أميركي

أرباح صافية: بقيمة 42,2 مليون دولار

أموال خاصة: بقيمة 324 مليون دولار أميركي.

بنك بيروت

السيد سليم صفير، رئيس ومدير عام بنك بيروت

حقّق بنك "بيروت ش.م.ل." خلال عام 2004 نتائج باهرة على جميع الأصعدة يمكن تلخيصها كالتالي:

– ارتفاع أرباح المصرف المجمّعة من حوالي 25 مليون د.أ. لعام 2003 إلى حوالي 32 مليون د.أ. لعام 2004 أي بنسبة زيادة قدرها حوالي 29,5% وذلك قبل احتساب توزيعات الأسهم التفضيلية المصدّرة من قبله (البالغة حوالي 4,4 مليون د.ل. و 6,8 مليون د.أ. في عامي 2003 و 2004 على التوالي)، وبالتالي فقد ارتفعت الأرباح الصافية بعد التوزيعات المذكورة من حوالي 20,3 مليون د.أ. إلى حوالي 25,1 مليون د.أ. وقد جاء هذا النمو المميز في ظل الإدارة المتحفظة للمخاطر التي يعتمدها المصرف في جميع نشاطاته الاستثمارية ورغم احتفاظه بنسب سيولة عالية والضغوط المستمرة على هوامش الفوائد في السوق المصرفي المحلي. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى تطوّر إيرادات المصرف من العمولات لا سيما تلك العائدة لعمليات التجارة

بنك عوده - مجموعة عوده - سرادار

موجودات إجمالية: بقيمة 10,5 مليارات دولار أميركي، بزيادة نسبتها 47,7%

ودائع إجمالية: بقيمة 8,8 مليارات دولار أميركي، بزيادة نسبتها 46,7%

أرباح صافية: بقيمة 71,3 مليون دولار أميركي، بزيادة نسبتها 31,5%

أموال خاصة: بقيمة 614 مليون دولار أميركي، بزيادة نسبتها 42%.

وهكذا تتعزّز بقوة مناعة المردود العامة إزاء أية تطوُّرات غير مؤاتية في الأسواق.

في نهاية العام 2004،بلغت الأموال الخاصة لبنك عودة 1034 مليار ل.ل. (614 مليون دولار أميركي)، وهي من أعلى مستويات الرسملة في القطاع.

كذلك، تعبر نتائج المجموعة عن الوضع الاقتصادي في البلاد، والذي اتّسم خلال العام 2004 بانتعاش خفيف للطلب الاستثماري، ولا سيما الأجنبي، في ظل إنفراج نسبي في السوقين النقدي والمالي على الرغم من الضغوط المسجلة في الفترة الممتدة من أيلول حتى مطلع كانون الأول. في سياق نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في العام 2004، شهد النشاط المصرفي نمواً ملحوظاً حيث زادت الودائع المصرفية بنسبة 12,6%، وبقيمة 6,2 مليارات دولار، ما رفع الزيادة التي طرأت على قاعدة الودائع في السنتين الماضيتين إلى 12,2 مليار دولار. في هذا الإطار، إستطاعت المصارف التي حققت موجوداتها معدلات نمو عالية، أن تبطل جزئياً، بواسطة مفعول الحجم، التأثير السلبي الذي أحدثه تقلص الهوامش على مردودها.

وبفضل هذه النتائج، تعزز المجموعة نشاطها الشمولي، كونها تقدم جميع أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية: النشاط التجاري والعمليات بالتجزئة من خلال بنك عودة ش.م.ل. وبنك عودة – سرادار فرنسا ش.م.ل.، والخدمات المصرفية الخاصة من خلال بنك عودة سرادار للخدمات الخاصة ش.م.ل. وبنك عودة سويسرا ش.م.ل. ونشاطات مصرف الإستثمار وتمويل الشركات الكبرى من خلال بنك عودة سرادار للأعمال ش.م.ل. ونشاطات قطاع التأمين من خلال الشركة اللبنانية – العربية للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل.

وتقوم إستراتيجية المجموعة في السوق المحلية على مواصلة جهود تنمية الطاقات وتطوير المنتجات في خدمة عملائها بوجه خاص وإنماء لبنان الاقتصادي بوجه عام.

على صعيد آخر، فإن بلوغ الموجودات المجمعة زهاء 54% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان يضفي على المجموعة بعداً إقليمياً يشكل ركيزة لسياسة التوسع خارج لبنان. فالعمل في الأردن إنطلق رسمياً، بحيث فتحت ستة من الفروع العشرة المقررة، وإنهاء معاملات طلب الترخيص في سورية قطع شوطاً متقدماً مع توقع بدء العمل في النصف الأول من العام 2005. في موازاة ذلك، تتواصل الجهود لإستقصاء أسواق إقليمية جديدة ذات آفاق واعدة مع إحتمال تحقيق إنجازات في العام الجاري.

بنك بيبلوس

الدكتور فرنسوا باسيل، رئيس ومدير عام بنك بيبلوس

سجلت أرباح "بنك بيبلوس ش.م.ل." في العام 2004 زيادة نسبتها 15,6% بحيث بلغت 80,8 مليار ليرة لبنانية (53,6 مليون دولار أميركي) مقابل 69,9 مليار ليرة لبنانية (46,6 مليون دولار أميركي) في نهاية العام 2003. وعليه يكون العائد على متوسط الموجودات قد بلغ 0,83% والعائد على متوسط حقوق المساهمين 11,8% في نهاية كانون الأول 2004.

نتجت هذه الزيادة في ربحية المصرف عن نمو الدخل من العمولات بنسبة 46,5% ليبلغ 34 مليون دولار أميركي في نهاية العام 2004 بالإضافة إلى نمو الدخل من العمليات المالية بنسبة 19,6% ليبلغ 26 مليون دولار أميركي في نهاية العام 2004.

على صعيد آخر، انخفض هامش الفوائد من 2,22% في نهاية العام 2003 إلى 1,61% في نهاية العام 2004. ونتج هذا الإنخفاض عن استحقاقات كبيرة لسندات الخزينة اللبنانية بفوائد مرتفعة نسبياً كما عن المنافسة الشديدة بين المصارف اللبنانية على الودائع والتسليفات.

وقد عوّض المصرف عن هذا التقلص في هامش الفوائد بإيرادات من العمولات والعمليات المالية. ومن جرّاء ذلك، شكّل صافي الدخل من العمولات والعمليات المالية نسبة 37,5% من إجمالي الأرباح التشغيلية، مقابل 27,1% في نهاية العام 2003.

وبلغت نسبة الكلفة إلى المردود 61% في نهاية العام 2004 مقابل 53% في العام 2003. علماً أن ضريبة الـ 5% على الفوائد قد أدرجت ضمن النفقات التشغيلية، وفي حال استثنائها، تصبح نسبة الكلفة إلى المردود 58%.

وفي نهاية العام 2004، بلغ إجمالي الموجودات 10491 مليار ليرة لبنانية (7 مليار دولار أميركي) مسجلاً زيادة نسبتها 15,7% بالمقارنة مع نهاية العام 2003. وهكذا ارتفعت حصة المصرف من إجمالي موجودات القطاع من 10% في نهاية العام 2003 إلى 10,47% في نهاية العام 2004.

وبلغ إجمالي ودائع الزبائن 8256 مليار ليرة لبنانية (5,5 مليار دولار أميركي) في نهاية العام 2004، أي بزيادة نسبتها 11,3% مقارنة مع نهاية العام 2003.

وهكذا، حافظت حصة المصرف من إجمالي ودائع القطاع على استقرارها كما في العام الفائت (10,1%).

وفي نهاية العام 2004، بلغ مجموع التسليفات للقطاع الخاص 2017 مليار ليرة لبنانية (1,3 مليار دولار) مسجلاً بذلك زيادة نسبتها 13,4% مقارنة مع نهاية العام 2003. وقد ارتفعت حصة المصرف من إجمالي تسليفات القطاع من 7,8% في نهاية العام 2003 إلى 8,4% في نهاية العام 2004.

وفي هذا الإطار، حافظ المصرف على تغطية عالية للديون المشكوك بتحصيلها بمؤونات عامة وخاصة بحيث شكل صافي هذه الديون 2,2% من إجمالي التسليفات في نهاية العام 2004.

بنك بيبلوس

موجودات إجمالية: بقيمة 7 مليار دولار

ودائع إجمالية: 5,5 مليار دولار أميركي

أرباح صافية: بقيمة 53,6 مليون دولار أميركي

أموال خاصة: بقيمة 565 مليون دولار أميركي.

بنك لبنان والمهجر

الدكتور نعمان الأزهري، رئيس ومدير عام بنك لبنان والمهجر

نشر بنك لبنان والمهجر ميزانيته في 31/12/2004 معلناً أنه حافظ على مركزه الأول في القطاع المصرفي، معتمداً فقط على نموّه الذاتي. ولقد أشار المصرف إلى أن الأولوية لديه هي المحافظة على أعلى تصنيف دولي للقوة المالية وأعلى ملاءة وأعلى أرباح، منسجماً بالتالي مع شعاره "راحة البال".

ولقد حقّق بنك لبنان والمهجر النتائج التالية بالمقارنة مع ميزانية نهاية عام 2003:

* الموجودات 10,85 مليارات دولار أميركي، أي بزيادة 2,06 مليار دولار أميركي.
* ودائع الزبائن 9,03 مليار دولار أميركي، اي بزيادة 1,35 مليار دولار أميركي.
* ارتفاع الأرباح إلى 91,17 مليون دولار أميركي، مما ساهم برفع الرأسمال الأساسي والمساند (Tier 1 & 2 Tier Capital) إلى 761,50 مليون دولار أميركي، أي بزيادة 19,29%.
* الملاءة، حوالي أربعة أضعاف المعدل الدولي.
* السيولة بالغة الارتفاع، بلغت نسبة السيولة الجاهزة الصافية بالعملات الأجنبية 73,94% من مجموع ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية واستمر المصرف في الحفاظ على سيولة جاهزة بالليرة اللبنانية تفوق ودائعه بهذه العملة.
* أول مصرف لبناني يدير (Lead manager) إصداراً دولياً للجمهورية اللبنانية، بلغ بفئاته الثلاث 1,375 مليار دولار أميركي بالإشتراك مع Credit Suisse First Boston و Deutsche Bank.
* الاستمرار بالانفراد بأعلى تصنيف للقوة المالية في لبنان، وفقاً لـ Capital Intelligence المختصّة بتصنيف المصارف في الشرق الأوسط.
* بالإجماع، أفضل مصرف في لبنان للعام 2004، أجمعت كافة المرجعيات الدولية المختصة The Banker, Euro money, Global Finance، على اختيار بنك لبنان والمهجر منفرداً كأفضل مصرف في لبنان للعام 2004.

بنك لبنان والمهجر

أعلى المستويات في القطاع المصرفي اللبناني:

الموجودات : 10,85 مليارات دولار أميركي

الودائع: 9,03 مليارات دولار أميركي

الأرباح: 91,17 مليون دولار أميركي

الرأسمال الأساسي والمساند: 761,50 مليون دولار أميركي.

بنك عوده - مجموعة عوده- سرادار

السيد ريمون عوده، رئيس ومدير عام بنك عوده

في العام 2004، بلغت الأرباح المجمعة غير المدققة بنك عودة ش.م.ل. – مجموعة عودة – سرادار 107,5 مليارات ليرة لبنانية (71,3 مليون دولار أميركي)، اي بزيادة نسبتها 31,5% مقارنة مع العام 2003. وتكمن في أساس هذه النتائج سياسة تنويع نشاطات المجموعة والزيادة الكبيرة لحجم الموجودات.

ذلك أنه نتيجة استراتيجيتي النمو الذاتي والتجميع المتبعتين، سجل البنك زيادة في موجوداته بحدود 47,7% قياساً على العام 2003. وقد بات حجم هذه الموجودات 10,5 مليارات دولار، فيما يصل إلى 13,8 ملياراً لدى إحتساب الودائع الإئتمانية وحسابات الأسهم والسندات والأموال المدارة. وبلغت نسبة النمو الذاتي لموجودات البنك أي خارج التجميع مع مجموعة سرادار 25,7%، وهي من أعلى المستويات في القطاع المصرفي اللبناني.

لقد نتج نمو الموجودات بخاصة عن الودائع التي زادت بنسبة 46,7% في العام 2004 أي ما يعادل 4219 مليار ليرة لبنانية (2799 مليون دولار)، وذلك بإرتفاعها من 9040 مليار ل.ل. في نهاية العام 2003 إلى 13259 مليار ل.ل. في نهاية العام 2004 بحيث ارتفعت حصة البنك من إجمالي ودائع القطاع من 12,3% إلى حوالي 16,0%. وبلغت نسبة النمو الذاتي للودائع 20,6%، أي ما يعادل 1862 مليار ل.ل. (1235 مليون دولار أميركي)، وما يوازي 20,1% من الزيادة الإجمالية لودائع القطاع. إن هذه النتائج قد تحققت بكلفة أدنى من تلك التي تتحملها المصارف المنافسة، كما يستدلّ من بياناتها المالية المنشورة في الصحافة اللبنانية.

إن نموّ موجودات البنك وأرباحه لم يتم على حساب المكانة المالية للمجموعة، إذ استخدم النمو الكبير للودائع بصورة أساسية في إستعمالات سائلة بحيث بلغت نسبة السيولة الإجمالية 88,2% من الودائع الإجمالية. وبلغت السيولة الجاهزة بالعملات الأجنبية (نقداً وودائع لدى المصارف، بإستثناء سندات اليوروبوندز) 3,17 مليار دولار، ما يعادل 51,5% من الودائع بهذه العملات. وعلى صعيد نوعية الموجودات، بلغت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها الصافية من المؤونات 2,9% من إجمالي التسليفات، في حين أن المؤونات الإجمالية المرصودة في العام 2004 بلغت 32,2 مليار ل.ل. يضاف إلى ذلك أن البنك قام خلال السنة المنصرمة بشطب 70 مليون دولار من الديون المشكوك بتحصيلها، تدليلاً على الجهود المتواصلة لتعزيز نوعية الموجودات.

إن ما قام به البنك من توسيع لشبكة فروعه ومن تنويع لمروحة نشاطاته على مدى السنوات الأخيرة بات يؤمن له توزيعاً أكثر توازناً لمردوده الإجمالي بين هامش الفوائد والإيرادات والعمولات الأخرى بحيث اصبحت هذه الأخيرة تمثل 44,8% من المردود الإجمالي.